

ربما يُخَيَّل للقارئ الآن، بعد أن صار ما صار. ولا أظن أن القراءة ممكنة للنص بصفته وثيقة (ولو مشبعة بالذاتية) عن مرحلة هي بالضبط مرحلة الأعوام عشية الثورة، من دون أن تكون مشاهد ميدان التحرير وتظاهرات الإسكندرية والسويس والإسماعيلية وغيرها من مدن مصر الكبرى مخيِّمة فوقها، أو بالأحرى مألوفة ستفضي إليه الوثيقة. فالثورة تفرض نفسها كأنها احتمال، كأنها نتيجة لا مفرَّ منها للاختناق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، للتدهور والتهلل وتساقط المباني، لليفاعة في السن، ولحضور النساء (ولو بأجسادهن المخبأة) في الحيِّز العام. وحتى حين تشير الكاتبة إلى

استيعاب القاهرة للتاريخ كأنها متحف أو ساحات تحتلها المعالم التاريخية والإشارات والمرجعيات المفتعلة أو المتوارثة فعلاً، فإن شيئاً ما يبقى منذراً بحدث جليل، ويتناقضات لا بد من أن تعبّر عن نفسها على نحو جديد؛ نحو يشبه جيلاً لم تكتشفه البزري تماماً، ولم يكتشفه أحد من المصريين ومن المثقفين البوهيميين الذين يدعون امتلاكاً لمعرفة مصر سوسولوجياً أو أنثروبولوجياً. جيل أتى من قلب الضجيج، من خلف الحجاب، أو من مواقع التمرد عليه، من خلف شاشات الكمبيوتر ومن مقاعد الجامعات والمقاهي المختلطة، وحتى من المصالح والمشاكل. جيل أتى كذلك من المساجد وأيام الجمعة ورموز الدين كي يقول إن

شيئاً ما سيتغير في مصر، تلك المقيمة منذ الأزل على ضفة النيل، أو تلك المقيمة في خاطر دلال... لا أعرف من من النسوة اللواتي نكرتهن البزري في كتابها كن في ميدان التحرير، ومن قاد منهن تظاهرات ومن هتف. ربما يسهل تخيّلهن جميعاً هناك، بين مئات الألوف، لا يميّزهن الواحد، وإنما تختلط روائحهن في بحر الروائح، وتضيع أصواتهن في نبع الأصوات المطالبة بإسقاط النظام، وتتمايل أجسادهن خلف الجسد الثاني، خلف الحجاب، تنتظر زمناً جديداً، زمناً سيبقى في خواطرهن وخواطرنا طويلاً...

زياد ماجد

كاتب وباحث لبناني

سقوط الدولة البوليسية في تونس

توفيق المدني

بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ٢٠١١. ٣٠٤ صفحات.

النقاش مفتوحاً
سبب في الأمد المنظور بشأن تعريف الحراك الشعبي الشجاع الذي انطلق قبل سبعة أشهر من تونس، ثم انتقل إلى بلاد عربية أخرى، وهل هو تعبير عن ثورة بمقاييس الثورات المعهودة أم إنه

انتفاضة يمكن وصفها مجازاً بالثورة نظراً إلى ثقل وفداحة التسلط الذي مارسه نظم سلطوية وبوليسية على مجتمعاتها بغية تدجينها ومنعها من اختبار درجة تحققها السياسي؟ ويكاد الباحث التونسي توفيق المدني يجزم أن

الهيئة الشعبية التي أطاحت بنظام بن علي وحاشيته وبطانته من العائلات المافيووية هي "ثورة شعبية" التحقت بها الطبقة شبه الغنية في تونس والبورجوازيات الصغيرة والطبقة المتوسطة من التجار ورجال الأعمال، كما أن الجيش وقف إلى جانب الثورة وضد الديكتاتور. ويشدد المدني في مقدمة كتابه على أن الثورة الشعبية هذه لم تكن مؤطرة من طرف الأحزاب والحركات الأيديولوجية التقليدية [الماركسية والقومية والإسلامية]، والتي لم تستطع أن تتركب موجة الحراك الاجتماعي،

إلى عهد بورقيبة، والمؤلف يتناول في الفصل الأول هذه النقطة تحت عنوان "نهاية عقلانية دولة الوصاية البورقيبية"، فيرسم بالخطوط العريضة خريطة المشهد السياسي التونسي بعد الاستقلال. وتحتل شخصية بورقبيبة النازعة إلى التسلسل والتفرد موقع المركز في هذه الخريطة، بينما تتوالى وجوه وأسماء تتنافس على النفوذ ويتأمر بعضها على بعض تحت سقف الحكم الأبوي لبورقبيبة. ويلحق المدني وقائع التبدلات ومناورات رجال الحزب والسرايا، راصداً العناوين الكبرى لمؤتمرات الحزب الدستوري الحاكم، بما في ذلك مؤتمر سنة ١٩٧٤ الذي أقر برئاسة بورقبيبة مدى الحياة. ويرى المدني أن "الحزب الاشتراكي الدستوري منذ تأسيسه في سنة ١٩٣٤، يُعتبر حزباً ديكتاتورياً نزاعاً بطبيعته إلى التفرد والتوحد، وإقامة النظام الشمولي في الحكم. وبمقدار ما كانت التعددية السياسية محظورة في الخارج، كانت الزمر والتكتلات السياسية تنمو داخل الحزب، إذ كانت تلعب الدور عينه بهذا القدر أو ذاك" (ص ٢٨).

ويتناول المدني في الفصل الثاني دور الجيش والأمن في عملية صعود بن علي، فيعرض العوامل التي ساهمت في تسلمه السلطة بعد الانقلاب الأبيض على بورقبيبة. فهناك ضعف التكوين الأكاديمي لبن علي وصلاته المحتملة بالاستخبارات الأميركية،

وبين فحصها النقدي تسم المنظار العام لكتاب المدني الساعي للإحاطة شبه الكاملة بمدخل الثورة التونسية ومخارجها وشروط حدوثها التاريخية والسوسولوجية. فهذا المنظار يزواج بين أدب البيان "المانيفست" ذي المنحى التحريضي والنضالي، في المعنى النبيل للكلمة، وبين التحليل العقلاني المستند إلى وقائع ومصادر ومراجع للبحث يتعامل معها بطريقة أكاديمية. على أن الإصرار على هذه المزاجية جعل الكتاب يحفل بقدر لا يستهان به من التكرار، الأمر الذي يولد الانطباع أن الفصول التسعة التي تشكل محاور البحث تكاد تكون تنويعات على سردية واحدة، مع التركيز، في كل فصل، على هذا الجانب أو ذاك من السردية العامة. ويجب ربما أن نضع على حدة الفصل الأخير من الكتاب لأنه ذو طابع برنامجي يناقش فيه المدني دوافع الثورة التونسية وتداعياتها وأفاقها المحتملة في ظل التجاذبات التي تعصف بتوجهات حقبة ما بعد سقوط بن علي.

ويقدم الكتاب أيضاً، اقتراحات لا تخلو من الوجهة لحماية مكتسبات الثورة وتأمين الانتقال نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية تعتمد على قواعد مشتركة من الممكن أن يحول احترامها دون احتمالات تجديد النظام القديم. فهذه السردية تعتبر أن جذور الدولة البولييسية التي أقامها بن علي تعود

وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن التونسية، وهنا تكمن "فردتها الحقيقية"، بحسب المدني، "إذ إنها ثورة مدنية لا عسكرية ولا أيديولوجية بالمعايير التي نعرفها عملياً ونظرياً، ولا إسلامية أيضاً" (ص ٨). وتركز المؤلف على الطابع المدني للثورة التونسية، وعلى تشكل مجتمع مدني جرى تطويقه منذ أيام بورقبيبة، كما يظهر في غير فصل من فصول الكتاب التسعة، سيقابله في خاتمة الكتاب ذات الطابع البرنامجي نوع من التحفظ النقدي يبديه المؤلف نفسه، وبحق، حيال شيوع مصطلحات مثل "المجتمع المدني". فهو يرى أن سقوط الدولة البولييسية ونموذجها التونسي "لا يقودنا إلى تأليه أسطورة المجتمع المدني، على سبيل رد الفعل إزاء هذه الدولة، لأن هناك تصوراً ساذجاً في العالم العربي يطرح قضية المجتمع المدني في قطيعة مع الدولة، أو في تعارض معها. وإذا كان صحيحاً أن المجتمع المدني هو شيء آخر غير الدولة، إلا أنه لا يمكن أن يوجد بمعزل عن الدولة، فما بينهما علاقة تتنام وتكامل، لا علاقة تضاد وتناف" (ص ٢٨٢).

وما عرضناه للتو هو عينة أو مثل لمنوال تحليلي وبحثي يرتكز على احتضان أفكار ومفاهيم ومقولات جارية وإخضاعها، ثم القيام بالنقد والمراجعة. وفي الواقع، فإن هذه الحركة المتنقلة بين استقبال المقولات بحماسة

وهناك دور الاستخبارات الإيطالية في وضع خطة الانقلاب، بحسب ما قال مسؤول عسكري إيطالي كبير في سنة ١٩٩٩، بل إن المدني لا يشك في أن بن علي استمد قوته بشكل رئيسي من الدعم المنهجي المتواصل من الولايات المتحدة، في مقابل خدمات يقدمها "لمصلحة الأمن الأميركي والأمن الصهيوني في منطقة البحر المتوسط" (ص ٥٤). وقد ساعدت نجاحات بن علي في معاركه ضد التيارات الإسلامية الأصولية في رفع أسهمه إلى أن انفجر الخلاف بينه وبين بورقيبة وحاشيته المدنية بسبب إصرار بورقيبة على إعدام ٣٠ إسلامياً بينهم الشيخ راشد الغنوشي. ويخصص المدني فصلاً مهماً عن "ديكتاتورية الخوف من الحركة الإسلامية"، يدحض فيه الأفكار الجاهزة والصور النمطية التي تصنعها النخب الحديثة في السلطة والمعارضة العلمانيتين، عن

الإسلاميين التونسيين، ويشدد على التكوين المدني الحديث والمعتدل لحزب النهضة الذي تعرض لضغط كبير، في حين شكلت مجابهته أرضية مشتركة بين نظام سلطوي وأمني يطلق الوعود المخادعة ويصادر الحريات ويكتم المجتمع المدني، وبين قسم من المعارضة العلمانية والنخبوية، بينما بقي الاتحاد التونسي للشغل ذو التقاليد النقابية والنضالية العريقة عصياً على الإخضاع التام. وهذه المعارضة يخضعها المدني لمحاسبة نقدية جريئة وصائبة، كما أنه يرصد سيطرة النظام على الإعلام وتجويفه مساحات الرأي كلها عبر ضخ أيديولوجي بأس وركيك. أما الفصل المخصص للفساد فجدير بالانتباه، ذلك بأن المؤلف يعرض فيه أوجه الفساد المستشري وارتباطه برأس المال الخارجي والاقتصاد النيوليبرالي، وتحكم

حفنة من العائلات المافيوية بالاقتصاد التونسي. ويحتل الجانب النظري حيزاً مهماً في منظر الكتاب، وخصوصاً ما يتعلق بترسيمة النظام الشمولي استناداً إلى كتاب حنة أرنت المعروف في هذا المجال: "أصول الشمولية" (*The Origins of Totalitarianism*). ومن المؤكد أن هذا الكتاب يحاول في آن واحد أن يجمع بين خصوصية التجربة التونسية وفضائها الوطني وبين الملامح المشتركة التي تضع هذه الثورة في مدى إقليمي عربي منفتح وديمقراطي وعالمي. وبذلك، فإن الكتاب يسمح بوضع الثورة التونسية داخل مناظرة عربية وعالمية بشأن الثورات الديمقراطية وأفاقها وشروط، أو حتى حظوظ نجاحها.

حسن شامي
كاتب لبناني